تأثيروباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على هدف تحقيق الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030

The impact of the emerging corona virus (Covid-19) on the goal of achieving food security for the 2030 Sustainable Development Plan

بلقاضي بلقاسم

جامعة امحمد بوقرة – الجزائر

b.belkacem@univ-boumerdes.dz

دويدي خديجة هاجر*

جامعة امحمد بوقرة – الجزائر

kh.douidi@univ-boumrdes.dz

تاريخ الإستلام: 2021/06/17 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يطمح العالم تحقيق تنمية مستدامة عادلة من خلال مخطط التنمية المستدامة لعام 2030، والذي تم إطلاقه في عام 2015، حيث يأتي الأمن الغذائي في صلب مفهوم التنمية المستدامة. غير أن العالم يواجه اليوم أزمة صحية اجتاحت العالم بأجمعه وهي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وقد جاءت هذه الورقة البحثية للبحث تأثير وباء كوفيد-19 على مخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تحقيق هدف الأمن الغذائي، أين تبين أن لهذا الوباء أثر كبير من حيث تأثيره على إنتاج الحبوب والغذاء في العالم، وكذا تأثيره السلبي على الوظائف في مجال الزراعة وهدر الموارد الغذائية بسبب تعثر الإمدادات الغذائية وبالتالي عدم قدرة الأفراد للوصول إليها، في مقابل انخفاض الأسعار بانخفاض الطلب.

الكلمات المفتاحية : كوفيد -19، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، مخطط التنمية المستدامة 2030.

تصنيف JEL: Q01، I15، F52.

Abstract:

The world aspires to achieve equitable sustainable development through the Sustainable Development Blueprint 2030, launched in 2015. Where food security is at the heart of the concept of sustainable development. However, today the world is facing a health crisis that has engulfed the entire world, which is the emerging corona virus (Covid-19) pandemic. This research paper came to research the impact of the emerging Covid-19 on the sustainable development plan for 2030 by achieving the goal of food security, where it was found that this pandemic has a significant impact in terms of its impact on cereal and food production in the world, as well as its negative impact on Jobs in agriculture and the waste of food resources due to the disruption of food supplies and therefore the inability of people to access it, as opposed to low prices and low demand.

Key words: COVID-19, food security, sustainable development, Blueprint for sustainable development 2030.

Jel Classification Codes: Q01;I15;F52.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

انحدر مفهوم التنمية المستدامة منذ سبعينات القرن الماضي حينما تم إدراك الفارق الشاسع بين الشمال والجنوب، وأين تصعد وعي الأفراد والمنظمات بأهمية التضامن للنهوض بالتنمية في مناحي الحياة على الكوكب لتحقيق تنمية مستدامة تعمل على النهوض بالجوانب الثلاثة للتنمية والتي عرفت بالمستدامة لاحقا (الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وذلك لضمان تحقيق عيش كريم للأجيال الحالية والمستقبلية، ومنه جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كفعالية تابعة لعدد من الفعاليات الدولية المتعاقبة، والتي انطلقت منذ 2015 بعد احصائيات الفقر والجوع في العالم فكان ذلك هدفا مهما ذو أولوية كبيرة في هذه الخطة، ولكن الذي نعيشه اليوم جاء كحدث عظيم في تاريخنا الحديث باجتياح العالم وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19)، والذي كانت بدايته في مدينة ووهان الصينية وانتهى بغزوه لكل دول العالم تقريبا دون استثناء، إذ تحارب اليوم الدول والحكومات لتطويق هذا الانتشار الكبير من خلال تدابير العزل والحجر المنزلي، وغلق الحدود وتعليق الرحلات، وهو الأمر الذي كانت له أثاره الكثير من المؤسسات التي تم إغلاقها على رأسها المدارس والجامعات ...إلخ.

وعليه، جاءت إشكاليتنا لهذه الدراسة : للبحث في تأثير وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على هدف تحقيق الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030، ومنه معرفة العناصر التي أثر فيها أو لم يؤثر من خلالها، فكان التساؤل الرئيسي هو : هل أثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على مخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال هدف تحقيق الأمن الغذائي؟.

وإجابة عن هذا التساؤل كانت الفرضيات كما يلي:

- ✓ **الفرضية الرئيسية الصفرية:** لم يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030؛
- ✓ **الفرضيات الفرعية الصفرية :**

- H_{01} : لم يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال إنتاج الحبوب والغذاء ؛
- H_{02} : لم يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال أسعار الغذاء والسلع الغذائية ؛
- H_{03} : لم يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال العمالة في الزراعة ؛
- H_{04} : لم يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الامدادات الغذائية والوصول إليها.

2.1. **أهمية البحث :** تعود أهمية البحث لأهمية الموضوع المتناول بالدراسة وهو الموضوع الآني والذي لم يستطع العالم الخروج منه بعد هو بوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، كما تعود الأهمية ذاتها لتأثيره على مخطط عالمي هو مخطط التنمية المستدامة 2030 المستمر حاليا من حيث التحقيق والذي لم ينتهي بعد.

3.1. أهداف البحث: يهدف البحث لتسليط الضوء على متغيراته من حيث التعريف والمفهوم ومن ثم دراسة التأثير والعلاقة فيما بينهما

4.1. منهج البحث: يتمثل منهج البحث في المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم مراجعة الأدبيات النظرية والميدانية لاختبار فرضيات البحث.

5.1. نموذج البحث: يتم في هذا البحث دراسة تأثير وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على مخطط التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق الأمن الغذائي وذلك بالتأثير على عدد من المتغيرات التي تعمل على تحقيق الأمن الغذائي ممثلة بذلك متغيرات فرعية جزئية، يتم شرح عملية التأثير كما يلي:

الشكل رقم (1) : نموذج البحث

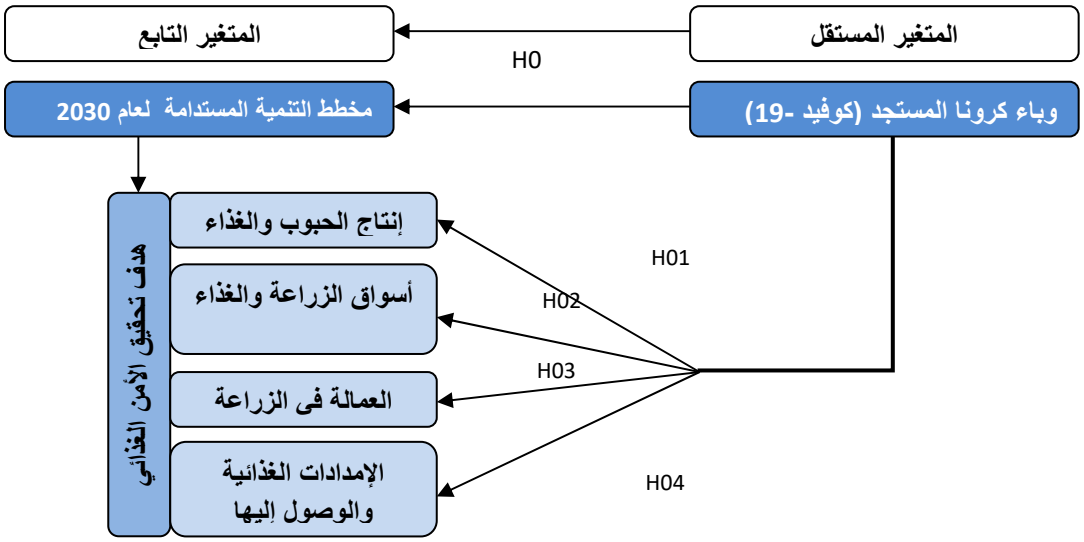

المصدر: من إعداد الباحثان.

3. الجانب المفاهيمي:

2.1 مفهوم الأمن الغذائي:

2.1.1 تعريف الأمن الغذائي وتطوره:

قرر المجتمع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائي العالمي، سيمت المنظمة "Food & Agriculture Organization"، وتضمن دستور المنظمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها : تحسين مستويات التغذية والمعيشة، تحسين ظروف سكان الريف (حركاتي، 2018، صفحة 23) ؛ حيث حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة سنة 1943، ومنذ ذلك الوقت، تمت إعادة تعريف المفهوم، على أنه "الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص"، وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي إنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة، وبحلول ستينيات القرن العشرين، كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام 1963، وفي فترة السبعينيات عرف العالم أزمة الغذاء، وانعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمي (حركاتي، 2018، صفحة 23)' حيث وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة، وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما سنة 1974 على أنه" توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار، وهو ما يعني ارتكاز فكرة الأمن الغذائي على الإنتاج والاستقرار، وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل

مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء، بالإضافة إلى مفهومي التوفر والاستقرار، وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ" الفقر والمجاعة " الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية"، فقد تركز تعريفه على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي، وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن، الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات ؛ وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا للأمن الغذائي وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان في غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتفق عليه عالميا للأمن الغذائي يدور حول المفهوم الذي استقرت عليه منظمة منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) سنة 1996 هو : "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (بن يزة، 2018، صفحة 15).

وعليه، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بالقدرة على الحصول من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية على القدر الكافي من الأغذية السليمة والمغذية التي تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة مفعمة بالنشاط والصحة، فيشتمل الأمن الغذائي على مسائل تتصل بتوفر المواد الغذائية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها، وبسبب تركيزه على الخصائص الفردية، فإنه يشمل أيضا احتياجاتهم من الطاقة والبروتين والمغذيات الضرورية للحياة والنشاط والحمل والنمو والقدرات على المدى البعيد (فرقة عمل، 2010، صفحة 1).

2.1.2 المحاور الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي:

تتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في : توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها، حيث يعد البعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي (العالمي، 2017، صفحة 8). ويعتمد بذلك مفهوم الأمن الغذائي على هذه المحاور الأساسية وهي كما يلي (حركاتي، 2018، صفحة 23):

- **كفاية الإمدادات الغذائية (Availability) :** بتوفير الحكومات لحاجة السكان من الغذاء؛
- **القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility) :** من الناحية المادية والاقتصادية؛
- **الأمان (Safty) :** وهو ما يتعلق بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء؛
- **الاستقرار(Stability) :** يتمثل في الاستدامة والتوصل للأبعاد الثلاثة السابقة.

2.1.3 تحدي تأمين النظم الغذائية

إن التحدي العام والشامل يتمثل الآن في كيفية تأمين الأمن الغذائي والتغذية للأعداد المتزايدة من سكان العالم الآن وفي المستقبل - من موارد محدودة وموارد متوافرة بصورة متباينة، وذلك بالنظر إلى جوانب عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والفرص غير المتساوية للحصول على الموارد، وتوزيع القدرات الكامنة للدخل من النمو الاقتصادي والقوة الشرائية، وتشمل جوانب القلق الحالية عدم كفاءة نظم الأغذية، من حيث الفاقد والمُهدر من الأغذية، والتأثيرات البيئية لنُظم الأغذية واتجاهها نحو الاعتماد على أشكال العمالة منخفضة الأجر، وغير النظامية في غالب الأحيان، والتي يكون لها بدورها تأثيرات اجتماعية سلبية (العالمي، إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية، 2014).

2.2 مفهوم التنمية المستدامة لعام 2030:

2.2.1 مفهوم التنمية المستدامة:

2.2.1.1 تعريف التنمية المستدامة:

يتم اعتماد تعريف "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" للتنمية المستدامة بشكل كبير حيث يعتبر التعريف الأكثر استخداما والأكثر انتشارا، وهو أن : التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Nations unies، 1987، صفحة 40). بذالك فهي تنمية تصبو لرفاه الإنسان في الوقت الحالي والمستقبلي، وليس النهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي ولكن ايضا البيئي لضمان حياة الانسان.

2.2.1.2 أبعاد التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز هي : اقتصادية، اجتماعية وبيئية، حيث يجب ضمان التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة : العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة وكفاءة الاقتصاد (De Bry، 2005، صفحة 10)، وتتمثل أبعاد التنمية المستديمة طبقا لما ورد بأجندة القرن الحادي والعشرين ما يلي (رحالي، 2014، صفحة 165) :

✓ **البعد الاقتصادي:** ويتمثل:

- **الدول الصناعية في الشمال :** تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول للطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة؛
- **الدول الفقيرة :** تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

✓ **البعد الإنساني والاجتماعي:** تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية في المناطق الريفية.

✓ **البعد البيئي :** التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

✓ **البعد التقني والإداري :** وهي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

2.2.2 خطة التنمية المستدامة لعالم 2030:

2.2.2.1 قصور الغذاء في العالم قبل 2015

تشير أحدث التقديرات عن انتشار قصور التغذية إلى أنه على الرغم من النمو السكاني الكبير، انخفضت نسبة الذين يعانون من قصور التغذية في العالم من14.7 % في عام2000 إلى 10.8 % في عام 2013 غير أن معدل الانخفاض هذا قد تباطأ بشكل كبير فيما بعد، حيث توقف بشكل فعلي بين عامي 2013 و2015، وما يبعث على القلق أكثر هو تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2016 التي تشير إلى أن انتشار قصور التغذية في العالم ربما يكون قد ارتفع إلى11 %، مما يعنى العودة إلى المستوى المسجل في عام 2012 ويشير إلى احتمال عكس الاتجاه التنازلي الذي استمر خلال العقود الأخيرة (الأغذية،، 2017، صفحة 5).

وعليه، وإيمانا من الأمم المتحدة بضرورة استكمال النجاحات المحققة في القضاء على الفقر — اعتمدت حملة عالمية جديدة وطموحة تتمثل في جدول أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ومن جهة أخرى، ونظرا لتزايد تهديد تغير المناخ بشكل متزايد للمقاصد الإنمائية للعالم، دعمت الأمم المتحدة المفاوضات لاعتماد اتفاقية عالمية كونية بشأن المناخ في عام (الأمم ا.)2015، حيث اعتمدت 193 دولة في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ملتزمة بذلك بنقل العالم إلى مسار مستدام وقادر على الصمود، بعدم ترك أي أحد خلف الركب، واتسمت خطة التنمية لعام 2030 بطابع عالمي، تطبق على جميع

البلدان عند كل مستويات التنمية، للاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال ما لم يتم تحقيقه سابقا، وهي بذلك تلزم كل البلدان وأصحاب المصلحة بالتركيز على "الإنسان"، " والكوكب"، و"الازدهار"، و"السلام"، "و"الشراكة" وبتحقيق أهدافها السبعة عشرة (17) ومقاصدها المائة والتسعة والستين(169) المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، والتي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتسعى الأهداف والمقاصد إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، حيث يتعلق العديد منها بقضايا تمت مناقشتها في لجنة الأمن الغذائي، خاصة الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة ؛ حيث أن خطة عام 2030 هي خطة تأخذ بزمامها البلدان، والنجاح في تنفيذها سيتوقف على قدرة البلدان على حشد دعم جميع أصحاب المصلحة نحو الأهداف ووسائل تنفيذها، وفي هذا الصدد، تقر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بالمساهمة المهمة لقرارات لجنة الأمن الغذائي وتوصياتها في تعزيز الجهود الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، كما تؤكد خطة عام 2030 مجددا وبشكل صريح على الدور الهام والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي التي قررت وضع النهوض بخطة عام 2030 في محور عملها إضافة إلى الإسهام ضمن إطار الولاية الملقاة على عاتقها في عملية المتابعة المواضعية والإطار الاستعراضي لخطة عام 2030 (العالمي، 2017، صفحة 11).

2.2.2.2 أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 :

تتمثل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في 17 هدفا، يأتي الإنسان في مقدمة إنشغالاتها في القضاء على الفقر كهدف أول حيث يعتبر الداعم الأول للقضاء على الجوع، ثم يأتي القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة كهدف ثان مما يعني أهميته البالغة في مقابل الأهداف الأخرى، حيث يظهر حسب خطة التنمية المستدامة 2030 أن (الأمم ا.، 2015، الصفحات 18,19) :

- ✓ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة؛
- ✓ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030؛
- ✓ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2025؛
- ✓ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030؛
- ✓ ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030؛
- ✓ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها

وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق:

- زيادة الاستثمار، بما في ذلك العمل عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا ؛
- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية؛
- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، وعن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

2.3 وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

انتشر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وهو مرض معدي نتج عن فيروس كورونا المُكتشف مؤخرا – على نحو سريع في أنحاء العالم، منذ أواخر عام 2019 وحتى أوائل عام 2020 لتسجل حصيلة خسائر ضخمة ضمن أرواح البشر وصحتهم ، والتي أنتجت سلسلة من التدابير لاحتواء الأزمة والحد من وطأتها، ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) جائحة عالمية في 11 مارس، فرضت الحكومات لأغلب الدول تدابير التباعد الاجتماعي وقيودا صارمة على حركة الأفراد وحظر التجوال وفي بعض الحالات الإغلاق الكامل، حيث أغلقت المؤسسات التجارية والبنوك والأسواق والخدمات العامة والمدارس جزئيا أو كليا، مما عطل الحياة الاقتصادية، وهذا ما يعني أنه سيتم تكبد خسائر كبيرة في الإيرادات والوظائف، وتهديدات بإشهار إفلاس الشركات، وبالأخص ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكبد خسائر جمة على مستوى اقتصاديات الدول (المتحدة،، 2020).

4. النتائج والمناقشة:

بعد مرور خمس سنوات على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتم التساؤل اليوم حول عما إذا كانت الجهود المستمرة المنفذة حتى الآن ستسمح للبلدان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع استمرار تطور جائحة كوفيد – 19، حيث لا يزال وباء كوفيد – 19 واسع الاستمرار في التأثير، والذي لا يزال تأثيره غير معروف إلى حد كبير. إن انتشار هذا الوباء في جميع أنحاء العالم بالنظر لضمان استمرار سير عمل السلاسل العالمية والوطنية لتوريد وإمداد الأغذية يعد أمرا حاسما في تأمين توريد الأغذية، وذلك لمنع حدوث أزمة غذائية في البلدان التي تواجه أصلا تحديات تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الأثر السلبي الكلي الذي تخلفه الجائحة على الاقتصاد العالمي (الدولية، 2020، صفحة 1) ؛ ومنه فإننا هنا ندرس أثار هذه الجائحة على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة 2030 كما يلي:

4.1. تأثيروباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على إنتاج الزراعة والغذاء في العالم

أدت التدابير الرامية إلى مكافحة تفشي فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19) إلى تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، كما أدت القيود الحدودية وعمليات الإغلاق إلى إبطاء الحصاد وتدمير سبل العيش وإعاقة نقل الغذاء وهو ما ساهم في تزايد فقدان الأغذية وهدرها، حيث يجب على المزارعين اللجوء إلى التخلص من المواد سريعة التلف، في حين يكافح العديد من الناس في المراكز الحضرية للحصول على الطعام الطازج (والتغذية، 2019). وعليه، فقد أدى وباء كورونا المستجد (كوفيد -19) إلى اضطراب سلاسل الغذاء في العالم على نحو كبير وأثار المخاوف بشأن الأمن الغذائي، إلا أنه، حيث تضع

الاضطرابات المحلية - الناجمة إلى حد كبير عن مشاكل لوجستية - التحديات أمام عمل سلاسل الإمداد الغذائي في بعض الأسواق وعلى الرغم من هذه المخاوف، من المتوقع استمرار الإمداد والتوازن بشكل سليم في أسواق الحبوب العالمية، فبناءا على التقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لعام 2019 : سجل إنتاج الحبوب في العالم زيادة قدرها 1,2مليون طن، حيث سجل في شهر أفريل 2721 مليون طن، وهي قيمة تتخطى الإنتاج العالمي لعام 2018بمقدار 64,6 مليون طن (أي 2.4 %)، ووصل إنتاج الحبوب الخشنة لعام 2019 في العالم إلى 1445 مليون طن، بزيادة قدرها 36,3 مليون طن من سنة لأخرى، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج التقديري للأرز المطحون في العالم إلى 512 مليون طن، مسجلا انخفاضا قدره 0,5 % فقط عن أعلى إنتاج في عام 2018 وثاني أكبر جم تم تسجيله (المتحدة،، 2020، صفحة 2) كما يظهره الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : إنتاج واستهلاك الحبوب بالطن في العالم

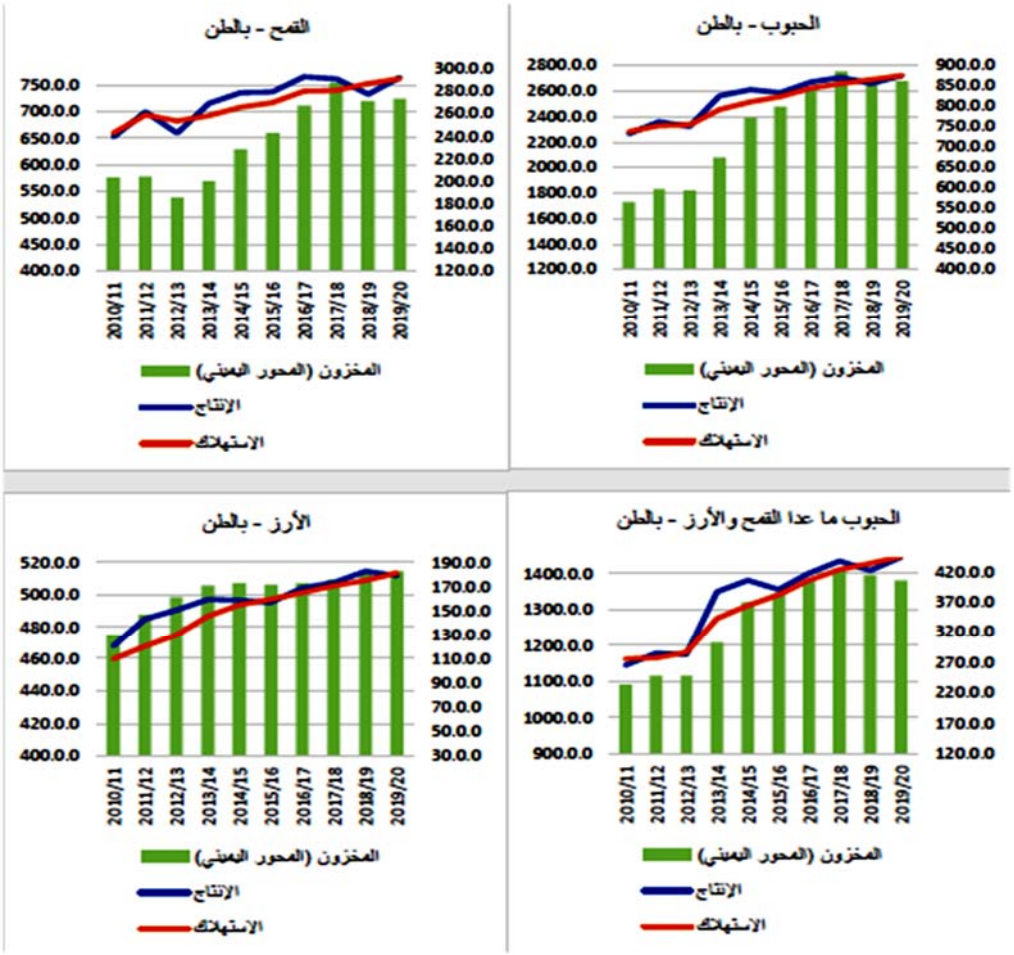

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020. مرجع سابق، ص 2.

وبالتالي، توجد وفرة في الحبوب المتاحة للتصدير من أجل تلبية الطلب العالمي، أين تتوقع الفاو معدلا آمنا لنسبة المخزون للاستخدام بالنسبة للحبوب الذي وصل إلى30,7 % بنهاية عام 2020 (المتحدة،، 2020، صفحة 2).

لكن رغم التفاؤل الموجود على مستوى مخزون الحبوب غير أنه يظهر جليا أن الانتاج قد أصيب بنكوص في العام 2019 في مقابل زيادة في الاستهلاك لجميع أنواع الحبوب الانتاج ماعدا الأرز من 2019 مرورا 2020.

وعليه، وإن كانت مخزونات الحبوب العالمية مرتفعة نسبيًا في بداية الوباء وظلت مرتفعة، فإن هذا الوضع العالمي يخفي التباين على المستوى العالمي، حيث تؤثر إنتاج الحبوب بالوباء مرتبط نوعا ما بالبيئة المحلية، أين نجد أن إنتاج الحبوب في البلدان ذات الدخل المرتفع يميل إلى أن يكون آليًا بدرجة عالية، وهو ما يعني أنه قليل الكثافة العمالية، مما يجعله أقل عرضة

للأوبئة بين العمال الزراعيين، في المقابل، يعتمد إنتاج الحبوب لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان منخفضة الدخل أكثر على العمالة، التي هي في الغالب من الإناث ؛ وعلى عكس الحبوب، فإن سلاسل إمداد البستنة والألبان واللحوم أكثر عرضة لتأثيرات وباء كوفيد -19 في البلدان ذات الدخل المرتفع لأنها تتطلب عمالة أكثر وأكثر عرضة لأمراض العاملين في صناعة الأغذية، ناهيك عن تركز الشركات الذي يعبر عن مزارع أكبر ومؤسسات معالجة أكثر، حيث يمكن أن تنتشر الأوبئة بسرعة، وأين يمكن أن تؤثر اضطرابات المدخلات الزراعية في سلاسل التوريد أيضا على إنتاج الغذاء في المستقبل(niveau, 2020, p. 11) .

وعليه وتبعا لما ورد أعلاه، فإنه يتم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الأولى، وقبول الفرضية الموجبة القائلة بيؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال إنتاج الحبوب.

4.2. تأثيروباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على أسواق الزراعة والغذاء في العالم:

من شأن الرصد الدقيق لأسعار وأسواق الأغذية ونشر المعلومات على نحو شفاف أن يعزز قدرة الحكومات على ضمان الإدارة الفعالة لسوق الأغذية، ومنع الشراء بدافع الهلع، وإرشاد المنشآت الزراعية في اتخاذ قرارات رشيدة في مجال الإنتاج، وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان ضمان التدفق الحر للتجارة الدولية) الدولية(2 .p ,2020 .

وبالنسبة للأسعار وكما يتضح من الشكل أدناه، فقد كانت القيمة الوسطية لمؤشر أسعار الحبوب قد بلغت 164,6 نقطة بمارس 2020، بانخفاض قدره 3,2 نقطة (أي بمقدار 1,9 %) مقارنة بشهر فيفري 2020، هذا الرقم يعتبر تقريبا عند نفس المستوى الذي كان بلغه في مارس 2019، على الرغم من التأثيرات التي تسبب بها كوفيد -19 فإن الوفرة الكبيرة على المستوى العالمي والمترافقة مع توقعات حصاد جيد بالعموم قد حافظت على أسعار القمح مائلة للانخفاض، إضافة لذلك، فإن القيمة الوسطية لمؤشر أسعار الغذاء كانت 172,2 نقطة في مارس 2020 بانخفاض قدره 7,8 نقاط (أي 4,3 %) مقارنة بشهر فيفري (المتحدة،، 2020، الصفحات 1-4).

وأخيرا بالنظر لهذه التحولات يلاحظ أن أسعار الغذاء عموما إما مستقرة أو مائلة للانخفاض (المتحدة،، 2020، صفحة 4)، وهو ما يعني أن أسعار الغذاء والسلع الغذائية لازالت في مستوى الطلب وبإمكان الأفراد الاستهلاك، وهو الأمر الذي يؤكده الشكل التالي:

الشكل رقم (3) : مؤشر أسعار الغذاء والسلع الغذائية الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة

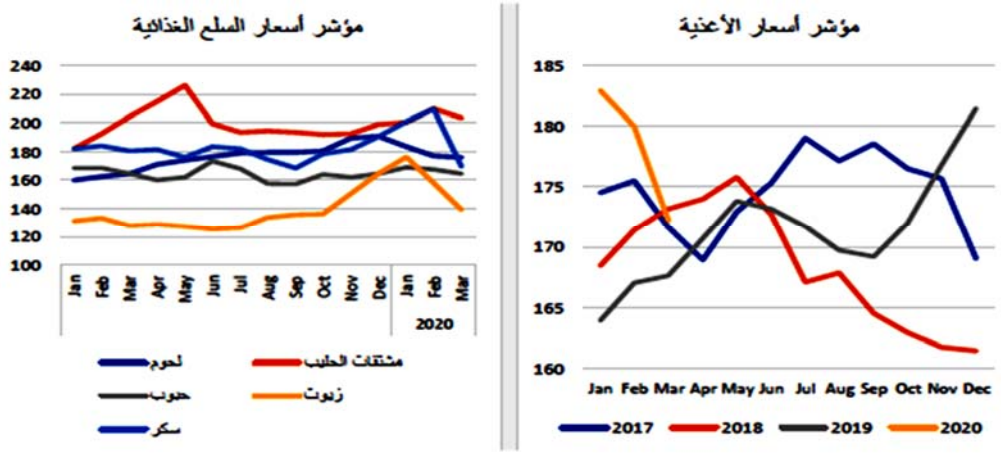

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق ، ص 3.

وعليه فإنه يلاحظ أن أسعار الأغذية بعد أن ارتفعت في مارس 2019 مالت للانخفاض مع دخول فصل الصيف لتعاود الارتفاع في فصل الخريف، مرة أخرى تعاود الانخفاض مع حلول عام 2020 إلى غاية مارس 2020 رغم تفشي الوباء غير أنه

يلاحظ أن أسعار السلع الغذائية كانت قد ارتفعت بحلول السنة الجديدة 2020 لكنها عاودت في الانخفاض مع شهر مارس وذلك بسبب تقلص الطلب الذي ترافق مع كوفيد -19.

والرجوع إلى إحصائيات أكثر حداثة حول أسعار الحبوب الأساسية، فقد تسببت الإمدادات الجيدة وآفاق الإنتاج المواتية لمحاصيل 2021 في ضغط مسبب لتراجع أسعار القمح على المستوى الدولي خلال مارس، حيث أدت هذه العوامل إلى جانب التباطؤ الطفيف الذي شهدته المشتريات وتحسن قيمة الدولار الأمريكي إلى دفع سعر القمح الأمريكي المرجعي (رقم 2 قاسي، أحمر، شتوي) إلى التراجع بنسبة 5,6 % قياساً بالشهر الفائت. كما تراجعت عروض أسعار التصدير من منطقة البحر الأسود. أما تباطؤ صادرات الاتحاد الروسي، عقب فرض زيادة على ضرائب تصدير القمح في مطلع الشهر فقد أسهم في انخفاض عروض أسعار تصدير القمح روسي المنشأ. بينما أدى توافر كميات كافية اقترنت بآفاق إنتاج جيدة إلى دفع سعر القمح المخصص للطحن أوكراني المنشأ إلى التراجع. وبالمثل، تراجعت أسعار التصدير من الاتحاد الأوروبي (فرنسا، نخب أول) بنسبة 2,6 % خلال مارس نتيجة تباطؤ الطلب على التصدير والتوقعات بتحسن قوي في إنتاج هذا العام (والزراعة، 2021).

الشكل رقم (4) : أسعار القمح، الأرز الذرة في العالم

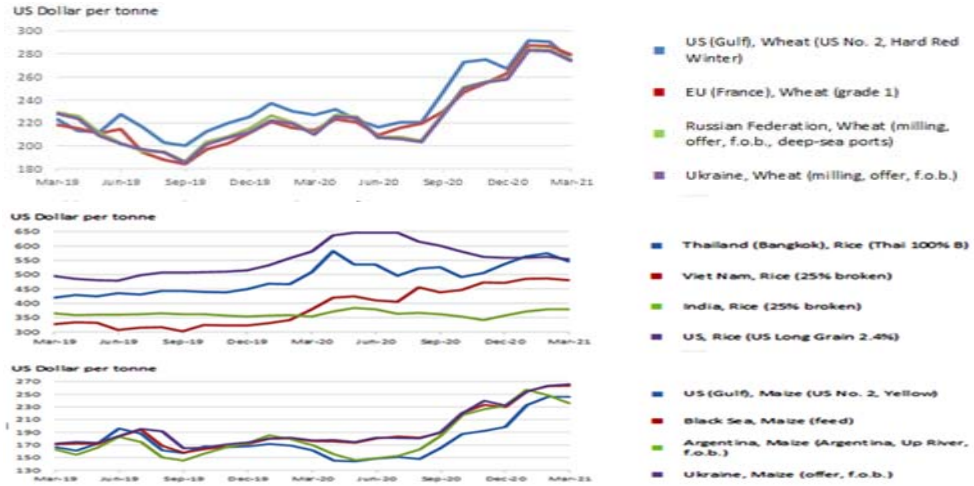

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2021.

وسجل معدل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز (2014-2016=100) 113,9 نقطة في مارس 2021، متراجعاً بنسبة 1,8 % عن شهر فيفري، مع بقائه أعلى بنسبة 7,1 % قياساً بقيمه قبل عام، وإذا ما استثنينا الهند التي أدى استقرار الطلب فيها إلى دفع عروض الأسعار نحو الارتفاع، لوجدنا تراجعا في الأسعار عموما خلال مارس، وذلك مع تذبذب المبيعات الجديدة، بينما أدى نقص الحاويات والارتفاع الحاد في أسعار الشحن إلى كبح النشاط التجاري، وفي تايلند، أدى تراجع قيمة البات، إلى جانب إمداد الأسواق بمحاصيل من غير موسمها إلى تباطؤ المبيعات بدرجة أكبر، ما أسفر عن انخفاض أسعار الأرز الأبيض (تاي 100%ب) بنسبة 5,0 % قياساً بالشهر الفائت، وكان للتنافس مع الهند وزنه أيضا في أسعار الأرز باكستاني المنشأ، وهو ما غطى على دعم الأسعار جراء تحسن قيمة الروبية، شأنه في ذلك شأن تراجع الطلب على الأرز المطحون من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ارتبط تراجع الأسعار في فيتنام مع تقدم عمليات حصاد محصول 2021، وقد وقفت هذه الخسائر عند حدّ معين نتيجة تدني زراعة الصنف IR50404 نظرا لاستمرار تفضيل المزارعين لأصناف أخرى (والزراعة، 2021).

وعليه ومما سبق، فإنه يتم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الثانية وقبول الفرضية الموجبة القائلة بـ: أثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال أسعار الغذاء والسلع الغذائية.

4.3. تأثيروباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على العمالة في الزراعة:

لقد صُنفت وظائف قطاع الأغذية الزراعية على أنها ضرورية في سياق أزمة كوفيد -19 في العديد من البلدان، غير أن التدابير المعتمدة للتخفيف من وتيرة انتشار الجائحة قد فرضت مزيدا من الضغط على قدرة القطاع على الاستمرار في تلبية الطلب وتوفير الدخل وسبل العيش وضمان السلامة والصحة لملايين العمال والمنتجين الزراعيين، وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتحديات العمل المتعددة التي يواجهها العمال الزراعيون، ولتحسين سير عمل قطاع الأغذية الزراعية، الذي يتسم بأهمية حاسمة للتصدي بفعالية للأزمات الحالية والمستقبلية على السواء، فلقد كان من شأن القيود المفروضة على حركة التنقل أن تمنع المزارعين من النفاذ إلى الأسواق وتؤدي إلى هدر الأغذية، كما صار يتعذر على المزارعين في العديد من البلدان بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية أو بيعها إلى المدارس والمطاعم والحانات والفنادق والمؤسسات الترفيهية المحلية الأخرى التي أغلقت مؤقتا، حيث يواجه القطاع الزراعي في أوروبا نقصا حادا في اليد العاملة بسبب إغلاق الحدود مما يمنع مئات الآلاف من العمال الموسميين من الوصول إلى المزارع التي تعتمد على عملهم خلال فترة الحصاد، ومن المتوقع أن يكون تأثير ذلك في القطاع على المدى طويل الأجل، غير أنه يوجد عدد من المنتجين الزراعيين الأوروبيين الرئيسيين كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبولندا في وضع هش للغاية، فوفقا لمنظمة كولديريتي الإيطالية والتي تمثل المزارعين : يعتمد أكثر من ربع الأغذية المنتجة في البلاد على ما يقرب من 370000 عامل مهاجر موسمي نظامي، وقد لا يتمكن ما يقرب من 100000 عامل زراعي من القدوم إلى إيطاليا العام 2020، وقد يرتفع هذا الرقم بمقدار الضعف في فرنسا، كما أنه يستخدم في ألمانيا نحو 286000 عامل مهاجر موسمي كل عام في إنتاج الفواكه والخضار والنبيذ، فلقد أفضت الأزمة الصحية بالفعل إلى تدمير الوظائف في القطاعات الفرعية مثل زراعة الأزهار في عدد من البلدان، وعليه، تعكف الحكومات على استكشاف مختلف سبل حشد عدد كاف من العمال للحصاد، وتسيير رحلات مباشرة لصالح العمال الزراعيين وإصدار تراخيص عمل مؤقتة لطالبي اللجوء (الدولية، 2020، صفحة 3).

كما يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) أيضا تأثيرا سلبيا كبيرا في سبل عيش الملايين من عمال المزارع المستخدمين في الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير وكثيف اليد العاملة في البلدان النامية، مثل التعليق المؤقت لأحد أكبر مزادات الشاي في العالم في مومباسا- كينيا - التي يتداول فيها الشاي من العديد من بلدان شرق أفريقيا - إذا طال أمده أن يخلف أثرا مدمرا في الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية، وسيظهر الأثر الفوري في محاور السلسلة المختلفة، بما في ذلك المصانع والمستودعات ومتعهدو النقل، فضلا عن المزارع التي قد تضطر إلى إيقاف الإنتاج وتسريح القاطفين الذين كثيرا ما يكونون من بين أكثر العمال حرمانا والأشد تعرضا للتراجع الاقتصادي، وفي كينيا وحدها، يوفر الشاي سبل العيش لنحو 600000 من صغار المزارعين والعاملين بأجر؛ بينما يعُتبر القطاع في ملاوي ثاني أكبر مصدر عمل منظم بعد الحكومة، إذ يوفر وظائف لما يقرب من250000 عامل. (الدولية، 2020، صفحة 5)

ومع تقلص الطلب على الغذاء بسبب انخفاض الدخل، ازداد ضعف سبل عيش المنتجين والعاملين في نظام الغذاء حيث هدد الوباء نحو 451 مليون وظيفة في النظم الغذائية، أو 35 % من العمالة المنظمة، وتقدر الأمم المتحدة أن الوباء يهدد حوالي ثلث سبل العيش داخل النظم الغذائية (niveau، 2020، صفحة 7).

وعليه، يبدو أنا وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) له أثر بالغ الأهمية وبشكل سلبي على العمالة في الزراعة، ومنه فإنه يتم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية الموجبة منها القائلة بـ يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال العمالة في الزراعة.

4.4. تأثيروباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على الإمدادات الغذائية والوصل إليها :

منذ بداية وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) حتى أفريل 2020 لم يتم تسجيل أي اختلالات ذات شأن في إمدادات الأغذية، ومع ذلك، فقد أثرت إجراءات إحتواء الوباء بشكل خاص على حركة المواد الغذائية في قنوات التجارة الدولية، وقد تؤدي التحديات اللوجيستية داخل سلاسل التوريد والإمداد، لا سيما القيود المفروضة على حركة التنقل داخليا وعبر الحدود، فضلا عن مسائل العمل، إلى حدوث اختلالات في إمدادات الأغذية، لا سيما إذا بقيت مستمرة لأجل طويل ويحُتمل أن تتضرر بوجه خاص السلع عالية القيمة، لا سيما القابلة للتلف منها (الدولية، 2020، صفحة 4). فلقد أدى فعلا إغلاق المطاعم ومؤسسات تقديم الطعام الأخرى إلى انخفاض حاد في الطلب على بعض الأطعمة القابلة للتلف، بما في ذلك منتجات الألبان والبطاطس والفواكه الطازجة، فضلا عن المنتجات المتخصصة مثل الشوكولاتة وبعض قطع اللحوم عالية القيمة، وعندما دخلت تدابير الاحتواء المرتبطة بالوباء حيز التنفيذ في العديد من البلدان خلال الأشهر من مارس إلى ماي 2020، أفادت وسائل الإعلام على نطاق واسع أنه تم طرح المنتجات الغذائية أو إعادة إرجاعها إلى المزارع بسبب انهيار الطلب أو الصعوبات في توصيل هذه الأطعمة إلى السوق، وانتهى المطاف بالمزارعين الذين لم يكن لديهم مرافق تخزين كافية، بما في ذلك غرف التبريد لتكديس المنتجات التي لا يمكنهم بيعها (niveau، 2020، صفحة 5) ؛

يمكن القول إن الوصول إلى الغذاء كان - أكثر من أي جانب آخر من جوانب الأمن الغذائي- الأكثر تضررًا من أزمة كوفيد -19، فقد نجم عن الركود الاقتصادي العالمي بعد عمليات الإغلاق تأثير سلبي للغاية على قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء، ومع استمرار الأزمة وصلت استراتيجيات الاحتياطات قصيرة المدى إلى حدودها أو استنفدت (على سبيل المثال الادخار وبيع الحيوانات والأصول)، وفي البلدان النامية - حيث القدرة على توفير شبكات أمان اجتماعي واسعة النطاق محدودة، وحيث للأسر الفقيرة ميزانيات محدودة ومجال ضئيل للإنفاق أو ليس لديها من الأصل مجال للإنفاق - انخفض الإنفاق على الغذاء مع انخفاض الدخل خلال وباء كوفيد -19، وقد أثرت هذه الخسائر على العمال ذوي الأجور المنخفضة وبعض المزارعين وكذلك التجار والباعة الجائلين، وأثرت الزيادات في أسعار الغذاء - عند حدوثها - بشكل مباشر على قدرة الأسر على شراء أغذية كافية، كما كان للأمراض المصاحبة تأثير عميق على بعض السكان، ولا سيما الفئات المهمشة، لأنها فاقمت ضعفهم أمام فيروس كورونا، مما أدى إلى زيادة معدلات الوفيات والمرض، حيث التغذية الجيدة ضرورية لدعم جهاز المناعة البشري وتقليل مخاطر العدوى. ومع ذلك، نظرا لانخفاض قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء خلال الأزمة، كان لهذا تأثير سلبي على قدرتهم على تناول الطعام الصحي، وظهر هذا التأثير بشكل خاص في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل حيث ينفق الأفراد عادةً نصيباً أكبر من دخلهم على الغذاء مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع، حيث تنفق الأسر الأكثر فقراً عادة ما بين 50 و80 % من دخلها على الغذاء (niveau، 2020، صفحة 12).

وعليه، يظهر جليا أن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالنظر للتدابير القائمة على منعه من الانتشار أنه قد أثر على السلاسل اللوجستية والإمدادات الغذائية، والأمر الذي يدعو لرفض الفرضية الفرعية الصفرية الرابعة، وقبول الفرضية الموجبة منها القائلة بـ يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الامدادات الغذائية والوصول إليها.

وأخيرا يبدو أن وباء مرض الفيروس التاجي المستجد (كوفيد-19) قد عرض الحياة الانسانية للخطر، ففي الأشهر الأولى من انتشار وباء كوفيد -19 تعرضت بعض البلدان المصدرة للغذاء بأزمة مست 135 مليون شخص، ولقد ظهر بالفعل عدد من حالات تفشي المجاعة الشديدة، فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة، كان ما يقرب من 45 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن

الغذائي الحاد بين فيفري وجوان 2020، خاصة في آسيا وأفريقيا وجنوب الصحراء (niveau، 2020، صفحة 7). وهو الأمر الذي يمس بمبادئ وأهداف مخطط التنمية المستدامة 2030 والقائمة أساسا على الحفاظ على حياة الإنسان من خلال الهدف الأول والمتمثل في القضاء على الفقر والذي يعتبر رافدا للابتعاد عن مشاكل الأمن الغذائي، وكذلك الهدف الثاني الصريح والمتعلق بالأمن الغذائي وتحقيقه قبل 2030، لكن يبدو أن وباء كوفيد-19 قد حال دون ذلك في الكثير من المواضع من حيث التأثير على العمالة في مجال الزراعة وهي التي تعتبر من القواعد الأساسية للنهوض بالزراعة، كما أنه مس السلاسل اللوجستية والامدادات الغذائية سلبا بسبب التدابير الرامية لمكافحة الوباء، كما تأثرت أيضا الأسواق بسبب أن الطلب إنخفض، كما يبدو أن الإنتاج قد تأثر بشكل متواتر، حيث انه كان مستقرا الى متزايد في مقابل ان الاستهلاك كان يسجل نسبا أكثر في عام 2020 تحديدا. ومنه يتم رفض الفرضية الأساسية الصفرية وقبول الفرضية الموجبة القائلة بـ يؤثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على تحقيق هدف الأمن الغذائي لمخطط التنمية المستدامة لعام 2030.

5. خاتمة:

باستمرار انتشار الجوع في العالم تم في عام 2015 عقد جمعية عامة للأمم المتحدة بغرض تحقيق عدد من الأهداف تحت مسمى خطة التنمية المستدامة 2030، كان أولى أهدافها هو القضاء على الفقر وثانيها تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة لعدد من الأهداف التي تخدم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، غير أن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) قد أتى بآثاره المختلفة على هدف تحقيق الأمن الغذائي.

لقد أثر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وبعمق في أهداف مخطط التنمية المستدامة 2030 لعنصر الأمن الغذائي، ذلك أنه يعيق مسيرة القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولا سيما الفقراء والفيئات الضعيفة على الغذاء فهو لم يؤثر تقريبا على معدلات الإنتاج الزراعي حتى الربع الأول من عام 2020 غير أنه أثر على أسعار الأغذية والسلع الغذائية في الأسواق، حيث مالت للانخفاض بسبب قلة الطلب، أين تم إغلاق مؤسسات مستهلكة للمنتجات الزراعية، وهو ما يبين حالة انخفاض في العرض والطلب معا، كما أن عنصر وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية يبدو أنه قد تضرر بنقص التنوع الغذائي، كما تضرر مجموع العمالة من نساء ومزارعين أسريين بخسارة وظائفهم، وعدم تمكن العاملين المسوسميين من الالتحاق بأماكن عملهم في المزارع عبر الحدود، الأمر الذي يؤثر على عنصر استدامة الانتاج الغذائي.

ومنه فإن هذه الأزمة الصحية قد أعاقت تقدم مخطط التنمية المستدامة (2030) فيما يخص هدف الأمن الغذائي، أين يتوجب اللحاق بآثاره العميقة مستقبلا والعمل على دعم الزراعة والغذاء قدر المستطاع في مقابل استخدام وسائل الحماية والوقاية الصحية للقضاء على هذا الوباء الذي تعددت مؤخرا نسخه المتطورة.

6. قائمة المراجع:

1. الأغذية، و. ل. (2017). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم) .2017م .ا .والزراعة.5 (.Ed ,
2. الأمم, ا. (2015). تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام .2030الوثيقة الختامية للجمعية العامة، التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد :عام ,2015الدورة السبعون.
3. الدولية, م. ا. (2020). .كوفيد 19 -وأثره في الزراعة والأمن الغذائي .منظمة العمل الدولية.
4. العالمي, ل. ا. (2014). .إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية) .ل .ا .العالمي (.Ed ,مذكرة فريق الخبراء رفيع المستوى بشأن القضايا الحرجة والناشئة للأمن الغذائي والتغذية الدورة الحادية والأربعون 13/18 –أكتوبر .2 ,
5. العالمي, ل. ا. (2017). .الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية) .ل .ا .العالمي.8 (.Ed ,
6. المتحدة، م, ا. (2020). .مرض فيروس كورونا (كوفيد) 19 -وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا :كيف تكون الاستجابة؟ .القاهرة :الأمم المتحدة.
7. بن يزة, ي. (2018). .محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية) .ج .ا .لخضر (.Ed ,مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ,(1) 19 , 16.،15
8. حركاتي, ف. (2018). .تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها) .ج .م .لخضر (.Ed ,أطروحة لينل شهادة الدكتوراه .23 ,
9. رحالي, ح. (2014). .التنمية في ظل المتغيرات العالمية)من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة) .(ج .آ .أولحاج (.Ed ,مجلة معارف .165 ,(17)
10. فرقة عمل, ر. ا. (2010). .إطار العمل الشامل المحدث) .ا .المتحدة (.Ed ,وثيقة .1 ,
11. De Bry, F. (2005). L'éthique, cœur du management. revue Ethique & Entreprise (167), 4.
12. Nations unies, .. (1987). Notre avenir à tous . rapport Brundtland , 40.
13. niveau, G. d. (2020). Impacts de la covid-19 sur la sécurité alimentaire et la nutrition: élaborer des mesures efficaces pour lutter contre la pandémie de faim et de malnutrition (Vol. Document de synthèse du Groupe d'experts de haut nive). rome: Document de synthèse du Groupe d'experts de haut niveau.
14. والتغذية, م. ا. (2019). .برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة والتعافي من كوفيد -19. Retrieved from http://www.fao.org/partnerships/resource-partners/covid-19/ar/. شوهد يوم 2021/04/06.
15. والزراعة, م. ا. (2021). .أسعار الحبوب الأساسية تتراجع في مارس/آذار Retrieved from http://www.fao.org/giews/food-prices/international-prices/detail/ar/c/1395550. شوهد يوم 2021/04/06.
16. الأمم, ا. (n.d.). .تعزيز التنمية المستدامة Retrieved from https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/. شوهد يوم 2021/04/06.